1أساليب قياس الفساد المالي والإداري

1-1-المقاييس المباشرة: يقصد بها ما تملكه الأجهزة المعنية بمحاربة الفساد من معلومات حول الفساد نذكر منها:

- جهاز الشرطة؛
- القضاء؛
- الهيئات الحكومية المتخصصة في مكافحة الفساد؛
- البرلمان؛
- الصحافة خاصة منها صحافة التحقيقات.

تعد المقاييس المباشرة صادقة إلى حد ما وخالية من من التخمين والتوقع، فهي تجمع عدد الحالات التي عالجتها الشرطة والقضاء وباقي الأجهزة وحجم الأموال المقترنة بالفساد والهيئات أو حتى القطاعات التي ينتشر فيها ولذلك فإن هذه الهيئات يمكن أن توفر مؤشرات حقيقية عن حجم الظاهرة في البلد والقطاعات التي ينتشر فيها.

لكن هذا النوع من المقاييس تعاني من عدد من أوجه القصور نذكر منها:

- مرتبطة بفعالية الشرطة والأجهزة الحكومية الأخرى، فإذا دخلت هذه الأجهزة في نطاق الفساد، يكون من الصعب كشف درجة الفساد في البلد وحجم إنتشاره؛
- تفتقد الصحافة في الكثير من الدول التي تعاني من الفساد – خاصة في الوطن العربي والدول الإفريقية- إلى الإمكانية والإستقلالية اللازمة لمعالجة هذه الأمور، خاصة إذا تعلق الأمر بالفساد السياسي الذي تتورط فيه أطراف نافذة في الدولة؛
- تظل إمكانية توفير هذه المؤشرات بدرجة إستعداد الأجهزة الرقابية لإتاحة هذه المعطيات بصورة نظامية.

1-2-المقاييس غير المباشرة: تقوم هذه المقاييس على أخذ إنطباعات الجمهور عن الفساد، من خلال مقاييس للرأي يهتم بها خبراء لتقييم درجة الفساد وحدته ، ويمكن أخذ هذه الإنطباعات أو الآراء من الجمهور العام أو شرائح من المتعاملين مع قطاع الدولة ككل أو القطاع الخاص

هناك مآخذ وأوجه قصور عديدة على هذه المقاييس نذكر منها:

- ترتكز على التجربة الشخصية للأفراد مع المؤسسة الحكومية (شرطة، قضاء، وزاراة، مؤسسات عمومية...)؛

-يمكن أن تعطي نتائج تستند إلى المزاعم وليس المستندات المادية بل إن أفراد العينة أنفسهم لايستطيعون إثباتها؛

- قد تقوم الدولة بمكافحة الفساد في المجتمع وتستطيع الحد منه ومع ذلك نجد أن الأفراد لا يغيرون آرائهم حول وجود الفساد؛
- هناك تحفظات أخرى على نوعية الأسئلة المطروحة والفئات التي تطرح عليها ونوعية الإجابة التي يقدمها الأفراد

1-3-المقاييس الوسيطة: تركز على درجة توافر مقومات الفساد في البيئة المؤسسية للجهة أو الجهات محل الدراسة

تتمثل عوامل الإستعداد المؤسسي للفساد:

- درجة التعقيد البيروقراطي
- درجة السلطة التقديرية الممنوحة للمستخدمين الذين يتعاملون مع الجمهور أو يسيطرون على الموارد العامة
- درجة الشفافية في القرارات والمعاملات
- ضوابط ومعايير وفعالية الرقابة والمساءلة عن الممارسات والقرارات والنتائج كفاية مستويات الأجور للعاملين مقارنة بتكاليف المعيشة

2-منظمة الشفافية الدولية

تعد منظمة الشفافية الدولي ةمنظمة دولية غير حكومية، أخذت على عاتقها محاربة الفساد بصفته آفة العصر الأولى. ولهذه المنظمة اليوم أفرعاً فى أكثر من 100 دولة، لذلك فهى تعد بمثابة "لاعباً عالمياً" فى مجال مكافحة الفساد. وقد أنشئت عام 1993، يقع مقرها في برلين بالمانيا[1]، وتقوم منظمة الشفافية الدولية بتصنيف دول العالم وفقا لمؤشر الفساد بداية بأكثر الدول إستقامة ونهاية بأكثرها فساد.

تعرف المنظمة الفساد بأنه سوء إستخدام الظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية

1

من أهم المؤشرات التي تصدر عن تلك المنظمة الدولية 3 مؤشرات هي:

1. مؤشر مدركات الفساد .CPI Corruption Perceptions Index
2. مؤشر دافعي الرشوة Bribe Payers index
3. التقرير العالمي الشامل عن الفساد GCR Global Corruption Repor.

2-1- مؤشر مدركات الفساد

فهو مؤشر قررته منظمة الشفافية الدولية يقيم ويرتب الدول طبقاً لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسئولين السياسيين فى الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة وحسنة السمعة.

- مدى إنتشار الفساد والرشوة في المؤسسات العامة أو حتى بين المؤسسات العامة والسياسيين
- إختلاس المال العام
- العمولات غير القانونية التي تصاحب الصفقات العمومية
- مدى وجود جهود لمكافحة الفساد

2-2 - مؤشر دافعي الرشوة

يقيس هذا المؤشر مدى إستعداد الشركات المتعددة الجنسيات لدفع الرشى والعمولات غير القانونية بهدف الفوز بتعاقدات أو صفقات

2-3 -التقرير العالمي الشامل للفساد

صدر لأول مرة عام 2001، ويصدر سنويا عدا 2002، 2010، 2012، ويتم من خلاله إستكشاف قضايا الفساد بالتفصيل لقطاع معين، ويقدم التقرير بحثا وتحليلا مختصين فضلا عن توفير دراسات حول حالات معينة، حيث تجمع النتائج العملية لكبار الباحثين في مختلف جوانب الفساد بين وجهات النظر الأكاديمية والنتائج العملية في الميدان، يغطي التقرير فترو (12 شهر) إبتداء من شهر جوان إلى شهر جويلية من العام التالي.

القضايا التي تناولتها تقارير الفساد العالمي لجميع السنوات

التقرير	سنة الإصدار	الموضوع
الأول	2001	الفساد في دول العالم بشكل عام
الثاني	2003	الوصول إلى المعلومة
الثالث	2004	الفساد السياسي
الرابع	2005	البناء والإعمار في فترة ما بعد الصراع
الخامس	2006	الصحة
السادس	2007	الأنظمة القضائية
السابع	2008	قطاع المياه
الثامن	2009	القطاع الخاص
التاسع	2011	تغير المناخ
العاشر	2013	التعليم
الحادي عشر	2016	الرياضة